مجلس معايير
التقييم الدولية

ورقة رأي في:

تعريف «القيمة الاجتماعية» وتقديرها

الجزء الثاني

مجلس معايير التقييم الدولية

تعريف القيمة الاجتماعية وتقديرها
الجزء الثاني

يصدر بين الحين والآخر عن مجلس معايير التقييم الدّوليّة أوراق تناقش وجهات نظر متباينة، والتي تعنى بمجموعة من موضوعات التقييم المطروحة والقضايا الناشئة. وتخدم هذه الأوراق عددًا من الغايات؛ فهي تفتح باب النقاش حول موضوعات التقييم المتعلّقة بمعايير التقييم الدّوليّة وتنمّيها. كما تطرح معلومات سياقيّة حول أيّ موضوع وتتناوله من وجهة نظر محدِّد المعيار؛ بهذا تدعم مجتمع التقييم عند تطبيقه لمعايير التقييم الدّوليّة من خلال التوجيه والحالات الدراسية.
تتكامل أوراق الرأي مع معايير التقييم الدّوليّة، ولا تحلّ محلّ أي منها أو تقوّضها. وعلى المقيمين قراءة المعايير واتّباعها عند إجراء أي تقييم.

إعداد: ألكسندر أرونسون وأعضاء **مجموعة عمل القيمة الاجتماعية** بلجنة مراجعة المعايير

أصدرت لجنة مراجعة المعايير ورقة رأي هذه باعتبارها الورقة الثانية في سلسلة مصممة لبدء المناقشة والنقاش حول موضوع القيمة الاجتماعية. شاركنا بأفكارك ووجهات نظرك عبر برنامج لينكدن.

المقدمة

بالإضافة إلى نشر لجنة مراجعة المعايير ورقة رأي حول "تعريف القيمة الاجتماعية وتقديرها" والتعقيبات الواردة على الأسئلة المرفقة بهذه الورقة، تعمل مجموعة العمل على القيمة الاجتماعية بلجنة مراجعة المعايير على دراسة ورقة رأي ثانية في السلسلة لمزيد من استكشاف العديد من القضايا المطروحة. تبحث ورقة العمل وهي الثانية في السلسلة، ما إذا كانت القيمة الاجتماعية أساسًا للقيمة، والفرق بين القيمة الاجتماعية والمكون الاجتماعي في العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة، وما إذا أمكن تطبيق مبدأ التقييم الحالي لأعلى وأفضل استخدام على الأصول الاجتماعية والقيمة الاجتماعية.

هل القيمة الاجتماعية أساس للقيمة؟

عندما ننظر للقيمة الاجتماعية فإننا ننظر للقيمة التي يعتبرها مستخدمي وغير مستخدمي الأصل محل التقييم، وهذا أشمل بكثير من مقدمي رأس المال وحدهم.

طرح عدد من المستجيبين السؤال عما إذا كان ينبغي اعتبار القيمة الاجتماعية [1] أساسًا للقيمة [2]. ومع ذلك، فإن مفهوم القيمة الاجتماعية، يتطلب تحديد أساس أو أسس للقيمة لينقل، إلى المستخدم المحتمل، المقاييس المستخدمة في تقدير القيمة، على سبيل المثال، من ورقة رأي القيمة الاجتماعية التي تم تقييمها.

1 تشمل «القيمة الاجتماعية» المنافع الاجتماعية التي تتدفق إلى مستخدمي الأصول (الاستثمار الاجتماعي) والتأثيرات المالية وغير المالية الأشمل ويتضمن ذلك رفاهية الأفراد والمجتمعات ورأس المال الاجتماعي والبيئة، والتي تتدفق إلى غير مستخدمي الأصول – دراسة أوراق العمل الخاصة بلجنة مجلس معايير التقييم الدولية: تعريف «القيمة الاجتماعية» وتقديرها.
2 أساس (أسس) القيمة: المقدمات الأساسية التي تستند إليها القيم المبلغ عنها أو ستستند إليها (في بعض الولايات القضائية تُعرف أيضًا بمعيار القيمة) - معايير التقييم الدولية اعتبارًا من 31 يناير 2022.

حددت ورقة رأي عددًا من المكونات المختلفة التي تقع ضمن مفهوم القيمة الاجتماعية أو إطار العمل، والتي قد يفي بعضها بتعريفات أسس القيمة الحالية، مثل القيمة السوقية، والقيمة العادلة، وغيرها، إلا أن العناصر الأخرى قد لا تتناسب مع أي أساس حالي للقيمة. ويفسر هذا الأمر في الغالب جزء من حقيقة من أن القيمة الاجتماعية تغتنم عناصر القيمة من وجهة نظر غير المالكين، في حين أن القيمة معروفٍ في معناها التقليدي أنها لا تراعي سوى المنافع التي تعود على المالك. (انظر الرسم البياني أدناه).

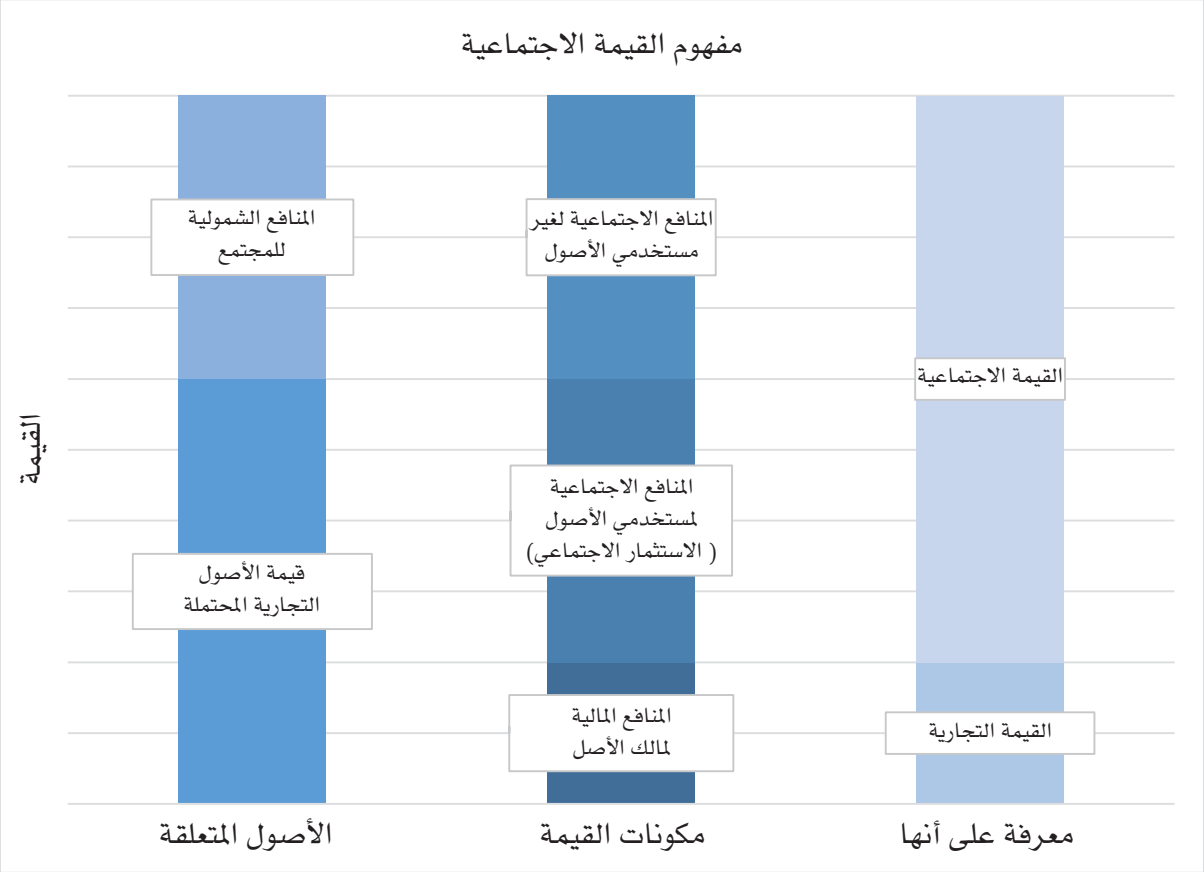

اجتمعت مجموعة العمل أيضًا مع أصحاب المصلحة الرئيسيين مثل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام الذي نشر مسودة عرض حول القياس نُشرت في عام 2021. وكان الهدف من ذلك هو تحديد "قواعد القياس التي تساعد بعدالة في عكس تكلفة الخدمات والقدرة التشغيلية والقدرة المالية للأصول والالتزامات". تتناول ورقة العمل "القيمة التشغيلية"، والتي يتم تعريفها على أنها "قيمة الأصل المستخدم لتحقيق أهداف تقديم الخدمة للكيان في تاريخ القياس."

إن مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في صدد النظر في "القيمة التشغيلية الحالية" بصفتها أساس بديل للقيمة العادلة لإعداد التقارير المالية حول أصول القطاع العام [3]. لاحظت مجموعة العمل بعض أوجه التعاون بين المفهومين لأن "الهدف من القيمة التشغيلية الحالية هو تقدير قيمة الأصل غير المالي في تحقيق أهداف تقديم الخدمات للكيان في تاريخ القياس".

ومع ذلك، على الرغم من وجود بعض أوجه التعاضد بين هذه المصطلحات، شعرت مجموعة العمل أن مفهوم القيمة التشغيلية الحالية كان محدودًا بدرجة أكبر.

ويرجع ذلك إلى أنه من المحتمل استخدام مفهوم القيمة الاجتماعية لمساعدة المستخدمين على تحديد و(من المحتمل) قياس الآثار الإيجابية (والسلبية) على المجتمع للاستثمارات في جميع الأصول، مع الاعتراف بأنه من المحتمل أن يكون أكثر صلة بالأصول الاجتماعية. يمكن قياس بعض هذه الآثار من حيث تأثيرها النقدي المباشر (مثل الخدمات الطبية المخفضة)، في حين أن البعض الآخر من الواضح أنه غير نقدي بطبيعته وقد يشمل عناصر غير ملموسة أكثر مثل التماسك الاجتماعي أو الرفاهية [4].

نظرًا لأن المنافع الاجتماعية غالبًا ما تتدفق بالأساس إلى المجتمع أو مستخدمي الأصول، بدلاً من مالكي الأصول، فقد وصفت مجموعة العمل هذه العناصر على أنها استثمار اجتماعي. لهذه الأسباب، تعتقد مجموعة العمل أنه ينبغي النظر في كل عنصر من هذه العناصر على حده، ضمن الإطار العام للقيمة الاجتماعية. لذلك تستمر مجموعة العمل في التمسك بالموقف الذي يعتبر القيمة الاجتماعية مفهومًا للتقييم أو إطارًا يؤدي فيه عدد من أسس القيمة المختلفة والعناصر الأخرى دورًا بدلاً من أساس واحد للقيمة.

3 مسودة عرض لمجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام حول القياس، نُشرت في عام 2021: https://www.ipsasb.org/publications/exposure-draft-ed-77-measurement

4 على الرغم من أنه قد يكون من الممكن إسناد مقياس نقدي نظري لـ «القيمة» لبعض أو كل هذه العناصر غير الملموسة.

مجلس معايير التقييم الدولية

الفرق بين القيمة الاجتماعية والعوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة

في الردود الواردة من استشارات لجنة مراجعة المعايير، لوحظ أن هناك بعض الالتباس بين الفرق بين القيمة الاجتماعية والعنصر الاجتماعي في العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة، والذي يمكن اعتباره عمومًا على أنه يشتمل على المكونات التالية:

- العلاقات المجتمعية
- الصراعات
- رضا العملاء
- حماية البيانات والخصوصية
- تطوير رأس المال البشري (الصحة و ا لتعليم) ؛
- مشاركة الموظف
- الجنس والتنوع
- الصحة والأمان
- حقوق الانسان
- ظروف العمل

ورد في أوراق العمل السابقة حول "تعريف القيمة الاجتماعية وتقديرها" أن "القيمة الاجتماعية تشمل المنافع الاجتماعية التي تتدفق إلى مستخدمي الأصول (الاستثمار الاجتماعي) والمنافع المالية وغير المالية الأشمل بما في ذلك رفاهية الأفراد والمجتمعات، ورأس المال الاجتماعي والبيئة، التي تتدفق إلى غير مستخدمي الأصول ".

بينما يمكن تعريف العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة على أنها "المعايير التي تؤسس معًا إطار عمل لتقييم تأثير الاستدامة والممارسات الأخلاقية للشركة أو الأصول على أدائها المالي وعملياتها."، وكلها تساهم جماعيًا في الأداء الفعال، مع منافع إيجابية للأسواق والمجتمع والعالم بشكل أشمل.

يوجد تقابل بين مفهومي العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة والقيمة الاجتماعية إلا إن المفهومين منفصلين. يمكن أن يشتمل المكون الاجتماعي للعوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة على عناصر تتعلق بقيمة العلاقات المجتمعية، ولكنها عناصر يحددها المالك من وجهة نظره.

تتعلق القيمة الاجتماعية بمساهمة الأصول التي يُنظر إليها من ورقة رأي غير المالكين، في سياق أوسع، مثل المساهمة التي تقدمها المرافق المجتمعية أو الأصول الاجتماعية الأخرى للمجتمع الأشمل.

إذا أدير المكون الاجتماعي في العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة ، بفاعلية، فإنه يؤدي إلى تراكم القيمة أو على الأقل الحفاظ عليها. على سبيل المثال، إذا قامت شركة بشيء ما ضمن العنصر الاجتماعي في العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة، فقد يكون له تأثير إيجابي على قيمة الشركة، أو على الأقل سيحد من الآثار السلبية على التقييم، وذلك من خلال التخفيف من المخاطر والالتزامات المستقبلية. علاوة على ذلك، غالبًا ما تكون المكونات داخل العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة مترابطة وبالتالي قد يرتبط المكون الاجتماعي العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة بجودة الحوكمة.

كما أنه يمكن تعريف القيمة الاجتماعية على أنها مجموعة من المنافع التي تستوجب لمجموعة من أصحاب المصلحة، ومنها يتسع المنظور نحو القيمة الاجتماعية. وذلك باعتبار أن أحد الأصول قد يشكل قيمة اجتماعية مختلفة لكل صاحب مصلحة بشكل مختلف، ولتحديد قيمة هذا المنظور، فإنه يتعين تحديد هذه القيمة بشكل واضح في نطاق العميل أو الأساس الذي تستند إليه هذه القيمة في مهمة التقييم.

عند النظر إلى مكونات القيمة للقيمة الاجتماعية، علاوة على المنافع النقدية لمالك الأصول فإن المنافع الاجتماعية لمستخدمي الأصول (الاستثمار الاجتماعي) في كثير من الأحيان ستشكل جزءًا من قيمة الأصول المحتملة. في معظم الأسواق تكون المنافع الاجتماعية لغير مستخدمي الأصول حاليًا خارج عملية التقييم على الرغم من كونها أحد مكونات القيمة الاجتماعية. ومع ذلك، في بعض الأسواق مثل أستراليا، يتم تضمين عنصر الاستثمار الاجتماعي إلى حد كبير في سياق القيمة العادلة، عند النظر في تقييم الأصول الاجتماعية. أخيرًا، في حين أن مفهوم القيمة الاجتماعية له صلة بالكيانات الهادفة للربح وغير الهادفة للربح، إلا أنه يرتبط إلى حد كبير بأصول القطاع العام والجمعيات الخيرية التي تمتلكها كيانات ذات تركيز غير هادف للربح (الأصول الاجتماعية).

هل يمكن تطبيق أعلى وأفضل استخدام على الأصول الاجتماعية والقيمة الاجتماعية؟

أما فيما يتعلق بالقيمة الاجتماعية، فسيكون من غير الملائم استخدام أفضل المعايير التجارية وأعلى معايير الاستخدام وفقًا لما يرد في التقارير المالية أو مستندات تأمين الإقراض أو أحدهما أو كلاهما. ففي ورقة الرأي الأولى نظرنا إلى أعلى معايير الاستخدام وأفضلها فيما يتعلق بأرض تم تحويلها إلى مقابر على سبيل المثال:

"يتم تعديل الاستخدام المسموح به للأرض لاحقًا للاستخدام العام المحدد كمقبرة.

في أحد التفسيرات لمبادئ الاستخدام الأعلى والأفضل، يكون لهذا تأثير التقليل المادي من قيمة الأرض (من ناحية تجارية)، لأن تلك الاستخدامات البديلة لم تعد مسموحًا بها "

إن "تفسير" الاستخدام التجاري الأعلى والأفضل المشار إليه في المثال هو التفسير الكلاسيكي المأخوذ من وجهة نظر مالك الأصل. ولا يتناسب مثل هذا التفسير عند النظر في القيمة الاجتماعية. ربما يكون هذا واضحًا للحكومات والهيئات غير الهادفة للربح والمنظمات الاجتماعية الأخرى الموجودة لخدمة مجموعة أخرى غير مقدمي رأس المال، ولكن الأمر نفسه ينطبق عند تقييم القيمة الاجتماعية لنشاط أو مؤسسة هادفة للربح.

تُدعم ورقة الرأي هذه أيضًا من خلال بعض الردود الواردة في أوراق الرأي للقيمة الاجتماعية السابقة لمعايير التقييم الدولية، وكما هو موضح في مسودة استطلاع رأي عن القياس في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، حيث أثار العديد من المستجيبين مخاوف فيما يتعلق بأهمية تبني مبدأ الاستخدام الأعلى والأفضل لأصول القطاع العام.

عند النظر في القيمة الاجتماعية، يجب أن نضع جانبًا التفسير التجاري لأعلى وأفضل استخدام كما هو مطبق في البيانات المالية للهيئات الهادفة للربح. في هذه الحالة، يتم إعداد البيانات المالية لإظهار المركز المالي لكيان قانوني معين.

إن تعريف القيمة السوقية بموجب المعيار العام104 أسس القيمة، الفقرة 30.4 ينص على ما يلي:

الاستخدام الأفضل والأعلى هو استخدام الأصل الذي يزيد من إمكاناته إلى أقصى حد ممكن، ومسموح به قانونًا، ومجديًا من الناحية المالية. قد يكون أعلى وأفضل استخدام هو استمرار الاستخدام الحالي للأصل أو لبعض الاستخدامات البديلة. يُحدد ذلك من خلال الاستخدام الذي قد ينظر فيه أحد المشاركين في السوق للأصل عند صياغة السعر الذي يعرضه.

أول جملتين من هذا التعريف الشائع الاستخدام هما محايدان لمن تعود المنافع عليهما. تعظيم الإمكانات هي مسألة ورقة رأي وستختلف من طرف إلى طرف. علاوة على ذلك، قد نتوقع بسهولة أن غير المالك أو غير الهادف للربح قد يكون له رأي مختلف حول أفضل استخدام عن المالك الذي يحركه الربح.

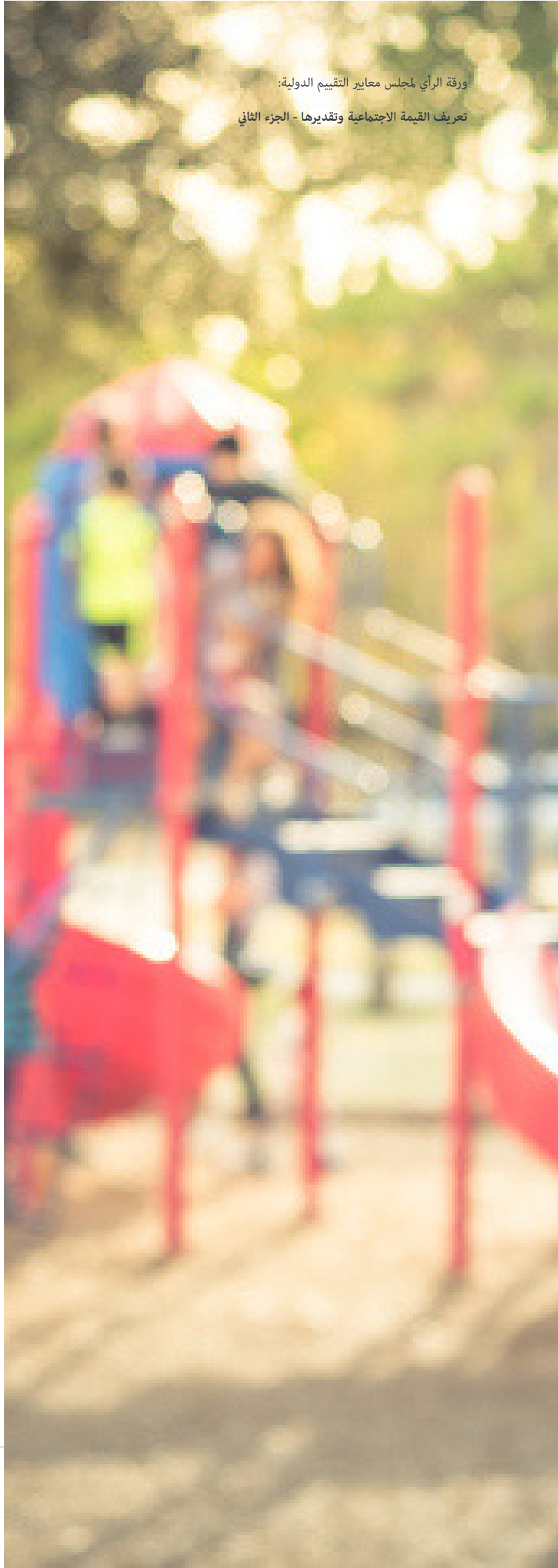

وكما هو مذكور في العبارة الثالثة من أية وجهة نظر يمكن اعتبار أقصى تعظيم للمنفعة. فعادة ما يشمل المشارك في السوق جميع مقدمي رأس المال المحتملين، ولكن ليس غير مستخدمي الأصول أو غير المالكين الذين قد يتأثرون إيجابًا أو سلبًا بوجود أو تشغيل الأصل (الأصول)، وقد لا ينطبق هذا على أحد الحالات مثل شراء الأرض لاستخدامها كمقبرة.

في حالة القيمة الاجتماعية، يتعين علينا تحديد الاستخدام الأعلى والأفضل من وجهة نظر مجموعة أوسع حيث تأخذ القيمة الاجتماعية في الاعتبار جميع عناصر القيمة من وجهة نظر غير المالكين، على سبيل المثال المستخدمين والمجتمع المحلي. وهذا يعيدنا بدوره مرة أخرى إلى أهمية تحديد أساس القيمة المستخدم كأساس لتقييم القيمة الاجتماعية للأصل.

ربما يكون أهم عنصر في أساس القيمة لتقييم القيمة الاجتماعية هو تحديد أصحاب المصلحة (مثل المستخدمين وغير المستخدمين الذين يعيشون في نطاق 20 كم) التي يجب أخذهم في الاعتبار. وهذا يتطلب اعتبارًا أكبر من الأساس التجاري للقيمة حيث من المرجح أن يفوق عدد أصحاب المصلحة عدد الملاك بشكلٍ كبير.

عند النظر في الاستخدام الأعلى والأفضل، فإن هذا يطرح سؤالين مهمين:

1. ما هي المجموعة أو المجموعات التي يجب أخذها في الاعتبار في تقييم الاستخدام الأعلى والأفضل؟
2. كيف ينسب الفرد قيمة للتأثيرات الإيجابية والسلبية الناشئة عن الأصل المعني؟

نتناول كل منها بالترتيب التالي:

اختيار السكان

يمكن أن يؤدي اختيار السكان إلى تحديدات مختلفة للغاية لأعلى وأفضل استخدام، كما توضح الأمثلة أدناه:

مثال (1) مصنع المواد الكيميائية الملوثة

يتوافر لدى مخططو المدينة في المدينة "أ" خيارًا. فلديهم قطعة أرض يمكن تخصيصها إما للزراعة العضوية أو تطويرها إلى مصنع للمواد الكيميائية. سيوفر مصنع المواد الكيميائية المزيد من فرص العمل، كما أنه يعرض تطوير البنية التحتية بالمدينة أيضًا ، إلا إن شركات الكيماويات معروفة بتصريف النفايات السامة في الأنهار. تقع المدينة ب في اتجاه مجرى النهر مباشرة من المدينة أ.

بحسب المجموعة السكانية التي يتم النظر إليها من المحتمل أن يختلف الاستخدام الأعلى والأفضل اختلافًا كبيرًا. قد تفوق الآثار السلبية التي تشعر بها المدينة ب من مصنع للمواد الكيميائية الآثار الإيجابية في المدينة أ.

من وجهة نظر المدينة ب، ستكون المزرعة العضوية هي الاستخدام الأفضل. ستكون نتيجة تقييم أعلى وأفضل استخدام مختلفة إذا نظرت فقط إلى سكان المدينة أ مقابل كلتا المدينتين معًا.

مثال (2) الاحتباس الحراري

يحق لأي بلد الاختيار بين إلغاء مشروع أو دعمه لمدة 10 سنوات أخرى. ينتج المشروع كمية هائلة من غازات الاحتباس الحراري (ثاني أكسيد الكربون وأكسيد النيتروز والميثان) ولكنه يساعد في تخفيف الفقر عن السكان، ولا توجد آثار سلبية أخرى للمشروع.

من وجهة نظر كل فرد في البلد وفي الواقع البلدان المجاورة الذين سيستفيدون من جارهم الأكثر ثراءً، هناك قيمة اجتماعية إيجابية قوية وليس هناك استخدام أفضل. ومع ذلك، فإن المساهمة على مستوى العالم في غازات الاحتباس الحراري في حين أنها دقيقة لأي فرد أو مجموعة سكانية، بشكل إجمالي من شأنه أن يتسبب في أن يكون للمشروع قيمة اجتماعية سلبية صافية. من منظور عالمي، يوجد العديد من المشروعات المميزة التي يمكن للدولة الدخول فيها وتأسيسها.

يوضح هذان المثالان المبسطان أهمية الاختيار الواعي للسكان المعتبرين عند تقييم القيمة الاجتماعية. يجب على المقيِّم النظر في التأثيرات المحتملة المختلفة الناشئة عن الأصل وتحديد السكان المتأثرين المحتملين.

قيمة التأثير

يقع السؤال الثاني في قلب مسألة أعلى وأفضل استخدام وذلك على فرض تحديد السكان المشمولون بالتقييم. يقصد بالتقييم التجاري لأعلى وأفضل استخدام هو ذلك الاستخدام الذي يرغب فيه المشتري للأصل عند تقييم السعر الذي يقدمه للشراء"، وكذلك أيضًا يستند إليه العائد الذي يتوقعه عند تحديد العائد على الأصول.

كما هو موضح أعلاه عند النظر في القيمة الاجتماعية، فإن بعض الآثار فقط لها تأثير نقدي قابل للقياس مباشرة، مثل تحسين نتائج الرعاية الصحية الناشئة عن إدخال مرفق رعاية صحية جديد أو انخفاض تكاليف النقل الناشئة عن إدخال خط سكة حديد جديد. قد يكون للعديد، مثل تحسينات الرفاهية، منافع غير مباشرة يصعب تحديدها كمياً. ومع ذلك، يجب تحديد القيمة المنسوبة إلى جميع التأثيرات من أجل ترتيب القيمة الصافية للاستخدامات المحتملة المختلفة، وبالتالي تحديد الاستخدام الأعلى والأفضل.

مع مراعاة كل ما سبق، في سياق القيمة الاجتماعية، قد يلزم توسيع مفهوم الاستخدام الأعلى والأفضل أو إعادة صياغته.

مستقبل القيمة الاجتماعية

في السنوات الأخيرة، أصبح مفهوم القيمة الاجتماعية وتحديدها كميًا بارزًا على جدول أعمال المجتمع، لا سيما في الأسواق المتقدمة والناشئة، مع زيادة مساءلة الحكومات والجمعيات الخيرية عند استخدام الأموال العامة لبناء الأصول وإدارتها كأمناء نيابة عنهم. مع استمرار تطور العالم في عالم رقمي ومترابط بشكل متزايد، لا يبدو هذا بأنه يتراجع.

بينما تقييم المشروع الاستراتيجي، وتخصيص رأس المال، والميزانية الرشيدة، والتدقيق في الوقت المناسب للنفقات الرأسمالية هي دائمًا التي يتم التركيز عليها، لذا وعلى أساس مستمر فمن المتوقع قيام الأمناء بحساب القيمة المرتبطة بهذه الأصول وقياسها بدقة. في العديد من البلدان، يتوقع المجتمع وأصحاب المصلحة المرتبطون بذلك الآن لضمان إدارة الأموال العامة على نحو مناسب وأن قياس القيمة الدوري يشكل ركيزة أساسية لأطر إدارة هذه الأصول.

ولكن إلى جانب هذا التوقع، هناك أيضًا الحاجة إلى أن يكون قياس القيمة المرتبط بالأصول الاجتماعية شفافًا وقابلًا للمقارنة وقائمًا على المبادئ، وكل ذلك يتطلب وضع معايير مناسبة يمكن من خلالها قياس القيمة الاجتماعية بشكل ثابت عبر الحدود.

نأمل أن تكون هذه السلسلة من ورقة رأي قد ساعدت في توفير نظرة ثاقبة للمفاهيم والتحديات والفرص التي تقدمها القيمة الاجتماعية. كما هو الحال دائمًا، تهتم لجنة مراجعة المعايير بسماع أي أفكار أخرى حول هذا الموضوع، وقد ترشدك سلسلة الأسئلة التالية في تقديم هذه التعليقات:

1. هل تعتقد أن تعريف الاستخدام الأعلى والأفضل ضمن سياق القيمة الاجتماعية يحتاج إلى توسيع أو إعادة صياغة، وإذا كان الأمر كذلك، كيف يمكنك مراجعة التعريف الحالي؟
2. هل يجب على الحكومات والمؤسسات الخيرية الاحتفاظ بميزانية عمومية للقيمة الاجتماعية بالإضافة إلى ميزانياتها العمومية التقليدية؟
3. هل تعتبر أن المناقشات الحالية حول العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة تتناول على نحو مناسب مفاهيم القيمة الاجتماعية في كل من العالم الهادف للربح وغير الهادف للربح؟ إذا لم يكن الأمر كذلك، فما الذي من شأنه أن يعطي هذه المناقشة مزيدًا من الأهمية والحافز؟
4. بالمعلومات المتوفرة حاليًا، هل من الممكن في معظم الحالات تحديد القيمة الاجتماعية وقياسها بدقة؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فكيف، وإذا لم يكن كذلك، فما هو المفقود؟

ستستمر لجنة مراجعة المعايير في النظر في الموضوعات الواردة في هذه المقالة، ونرحب دائمًا بالتعليقات خارج قنوات الإستشارات الرسمية. يمكنك مشاركة أفكارك مع مجلس الإدارة أو المساهمة في المناقشة من خلال موقع لجنة مراجعة المعايير أو صفحة المجموعة لينكدن.

يمكنك التواصل بالكتّاب من خلال لجنة مراجعة المعايير على: contact@ivsc.org

مجلس معايير التقييم الدولية
20 شارع دونستانس هيل
لندن EC3R 8HL
المملكة المتحدة www.ivsc.org